التقرير الإستراتيجي لشهر شباط/فبراير ٢٠٢٠

المقدمة

حمل شباط/فبراير ٢٠٢٠، مجموعةً من التطورات المتعلقة بالشأن الفلسطيني، وبالقضية الفلسطينية برمتها، من حيث متابعة ما جرى من إعلان عن صفقة القرن في الشهر الذي سبقه، والآليات التي باتت تستخدمها إسرائيل لتحقيق تنفيذٍ فعلي على الأرض، كما شهد الشهر تواصلاً وتنامياً للاعتداءات على الفلسطينيين، وفي هذا التقرير يتم الحديث عن أبرز الأحداث التي حملها شهر شباط.

أولاً: الاقتصاد عنصر التأثير الأول في صفقة القرن

بعد الإعلان عن صفقة القرن الشهر الماضي، بدأت تفاصيل آلية تنفيذها تتكشف تباعاً على أرض الواقع، وتقترح "صفقة القرن" إقامة دولة فلسطينية بلا جيش أو سيادة، على مساحة ٧٠% من الضفة الغربية، من ضمنها ٣٠% من أراضي المنطقة "ج"، مع إمكانية مواصلة "إسرائيل" النشاط الاستيطاني داخل المستوطنات القائمة دون توسيعها، ويمكن أن تكون عاصمتها بلدة "شعفاط" شمال شرقي القدس المحتلة، وفق الصحيفة العبرية نقلاً عن مصادر إسرائيلية لم تسمها.

وتتضمن الخطة ضم "إسرائيل" ما بين ٣٠% إلى ٤٠% من أراضي المنطقة "ج"، التي تشكّل ٦١% من مساحة الضفة، كما أنها تخضع لسيطرة أمنية وإدارية إسرائيلية، ما يستلزم موافقة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على أي مشاريع أو إجراءات فلسطينية بها.

ويبدو حسب ما أوردت صحيفة الخليج، أنّ دولاً خليجية حملت القسم الأكبر من المسؤوليات المالية ضمن إطار الصفقة؛ حيث تشير البنود التي أعلنها جاريد كوشنر، صهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، خلال افتتاح مؤتمر المنامة، في ٢٥ يونيو ٢٠١٩، إلى أنه سيتم رصد مبلغ ٥٠ مليار دولار على مدى ٥ سنوات لـ"فلسطين الجديدة".

وفيما يخص الأموال المدفوعة ستسدد الولايات المتحدة من المبلغ المعلن نحو ٢٠%، والاتحاد الأوروبي ١٠%، في حين يقع على عاتق دول الخليج العربي النسبة المتبقية؛ وهي ٧٠%، في حين لا تتكفل فلسطين و"إسرائيل" بأي مبالغ. وكشف الصحفي الإسرائيلي إيدي كوهين، عن صفقة غير معلنة ستدفع من خلالها دول خليجية نحو ١٠٠ مليار دولار؛ في إطار تنفيذ الصفقة التي اهتمت بالجانب الاقتصادي، على أن يدفع كل من الإمارات والسعودية ٧٠ مليار دولار بالمناصفة[١].

وسيكون تنفيذ استثمارات بقيمة ٢٧,٥ مليار دولار في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى استثمارات بقيمة ٩,١ مليارات دولار في مصر، و٧,٤ مليارات دولار في الأردن، و٦,٣ مليارات دولار في لبنان. ويشير كوهين إلى أن الخلافات تكمن حول الأموال، بعد مطالبة دول خليجية بتخصيصها للاجئين

[١] خريطة أموال بالمليارات.. من سيدفع لإتمام صفقة القرن وكيف؟ صحيفة الخليج، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط: https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8

الفلسطينيين وتحسين ظروفهم، في حين تطالب حكومات مصر والأردن بدفع الأموال لأرصدتها وليس للاجئين.

وتتحدث الخطة الأمريكية عن تمويل ١٧٩ مشروعاً للتنمية الاقتصادية؛ بينها ١٤٧ مشروعاً في الضفة الغربية وغزة، و١٥ في الأردن، و١٢ في مصر، وخمسة مشاريع في لبنان، بحسب وسائل إعلام إسرائيلية.

وتشمل بنود الشق الاقتصادي للصفقة التي أعلنها البيت الأبيض بشكل رسمي دعم توسعة موانئ ومناطق تجارية قرب قناة السويس، وتطوير المنشآت السياحية في سيناء، وإقامة ممر بين غزة والضفة بتكلفة ٥ مليارات دولار. كما تشمل تحديث خطوط الكهرباء بين مصر وغزة، وإصلاحها لزيادة إمدادات الكهرباء، إضافة إلى توفير أكثر من مليون وظيفة في الضفة وغزة، وخفض معدل الفقر بنسبة ٥٠.% كما تهدف إلى "تحسين التعاون الفلسطيني مع مصر وإسرائيل والأردن للحد من الحواجز التنظيمية أمام حركة السلع والأفراد الفلسطينيين"، وفق ما أعلن كوشنر مؤخراً.

ثانياً: استياء فلسطيني من لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي

في إطار ما يُعرف "بلجنة اتلواصل مع المجتمع الإسرائيلي" والمشكلة من الإطار الرسمي الفلسطيني، أثارت جلساتها المستمرة مع الإسرائيليين ردود فعل غاضبة فلسطينياً، في الآونة الاخيرة، حيث اعتبر نشطاء وسياسيون فلسطينيون أنّ ذلك يعني فتحاً لباب التطبيع مع إسرائيل، فقد سبقت وحذرت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل(BDS) ، في بيان صدر سابقاً، إلى حل اللجنة المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، "كونها تمارس أنشطة تطبيعية."

وطالبت الحركة، بالضغط على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، لتطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي، بما يشمل حلّ "لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي."وبيّنت BDS أن "وفدًا يمثل لجنة التواصل سبق ونظم إفطارًا تطبيعيًا مع شخصيات إسرائيلية صهيونية في مدينة يافا، وضم شخصيات في السلطة ورؤساء بلديات."

وأكدت أن تلك الواقعة لم تكن "المرة الأولى التي يشارك فيها ممثلون عن لجنة التواصل في أنشطة تطبيعية، فسجلّ اللجنة حافلٌ بالمشاركات في مؤتمرات تُعنى بالأمن القومي لإسرائيل، مثل مؤتمر هرتسليا، الذي يعتبر الأهم على مستوى الأمن والمخابرات الإسرائيلية."ولجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي شكلت بقرار من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، عام ٢٠١٢، وتعتبر من دوائر منظمة التحرير، ومهمتها كما تقول المظمة: "التواصل مع المجتمع الإسرائيلي بهدف نقل الموقف الفلسطيني لهم[٢]."

وتعتبر قوى وفصائل فلسطينية، بما فيها المنضوية تحت منظمة التحرير، اللجنة أداة من أدوات التطبيع ولا تنفك المطالبات بحلها.وسبق أن قالت لجنة التواصل، إنه "يجب التفريق بين التطبيع مع الاحتلال وأدواته، وهو أمر مرفوضٌ ومدانٌ فلسطينيا، وبين العمل على الجبهة الإسرائيلية الداخلية من خلال الحوار والتواصل

[٢] عرب ٤٨، انظر الرابط:
https://www.arab48.com/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%

والنقاش مع المجتمع الإسرائيلي وشرائحه المتعددة."، خاصة بعدما تم الكشف مؤخراً عن لقاء تم بين مكلفين من اللجنة فيما يسمى برلمان السلام للقاء إسرائيليين من اجل بحث صفقة القرن وتداعياتها.[٣]

وفي ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨، قرر المجلس المركزي، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، تعليق الاعتراف بدولة إسرائيل، لحين اعتراف تل أبيب بدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. كما قرر المجلس وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل، ووقف العلاقات الاقتصادية معها.

ثالثاً: إسرائيل تبدأ بتنفيذ فعلي لصفقة القرن

في سعيها للتنفيذ الفعلي لصفقة القرن، أعلنت إسرائيل، منتصف شهر شباط/٢٠٢٠ البدء في تشكيل فريق لترسيم الأراضي الخاضعة لسيادتها وفق "صفقة القرن."وأعلن رئيس حكومة تصريف الأعمال الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، تشكيل فريق للعمل مع اللجنة الأمريكية على رسم خريطة الأراضي التي أعلنت الولايات المتحدة أنها ستعترف بسيادة إسرائيل عليها.

وقال نتنياهو، في بيان صدر عن مكتب رئيس الوزراء، "لاحقًا لتصريحات الرئيس (الأمريكي دونالد) ترامب بأنه سيعترف بالسيادة الإسرائيلية على غور الأردن وشمال البحر الميت وجميع البلدات اليهودية في يهودا والسامرة والأراضي الواسعة التي تحيط بها."

وتابع رئيس حكومة تصريف الأعمال الإسرائيلي قائلا "لذلك قررنا تشكيل فريق إسرائيلي سيعمل مع الفريق الأمريكي على رسم خريطة الأراضي، وهذا العمل قد بدأ وهو في خضمه."

وكان نتنياهو قد عبر في وقت سابق عن ثقته باعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بما أسماه "سيادة إسرائيل على غور الأردن وشمال البحر الميت."

وكان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، قد أعلن، في الثامن والعشرين من يناير/كانون الثاني الماضي، عن خطته لتسوية القضية الفلسطينية - الإسرائيلية، المعروفة بـ "صفقة القرن"، وسط حضور من كبار المسؤولين بإدارته، ورئيس حكومة تصريف الأعمال الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، وسفراء عمان والإمارات والبحرين.

وكشفت صحيفة "هآرتس" العبرية، صباح اليوم، الأحد، بأن السفير الأمريكي في إسرائيل، ديفيد فريدمان، هو المسؤول عن اللجنة الأمريكية الإسرائيلية الخاصة برسم المناطق والمستوطنات التي من المفترض أن تفرض عليها السيادة الإسرائيلية، تنفيذا للبنود الخاصة بـ"صفقة القرن."

وأوردت الصحيفة العبرية أن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، عيّن مندوبين أمريكيين في اللجنة، وهم سفير بلاده لدى إسرائيل ديفيد فريدمان، وكبير مستشاري السفير آرييه لايتستون، وسكوت ليث رئيس شؤون العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية في مجلس الأمن القومي الأمريكي.[٤]

[٣] لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط: https://www.watan.ps/ar/?Action=Details&ID=63230

رابعاً: تحرك أوروبي مدني ضد صفقة القرن

وقّع ٥٠ قيادياً أوروبياً سابقاً، بمبادرة من وزير الخارجية الدنماركي السابق وأمين عام الجمعية العامة للأمم المتحدة سابقاً، موينز لوكاتوفت، رسالة مفتوحة تشبّه خطة الإملاءات الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية والمعروفة باسم 'صفقة القرن' بأنها أقرب إلى نظام الفصل العنصري وشبيهة بالجبنة السويسرية.

وبادر لوكاتوفت، بعد تواصله مع كلّ من وزيري خارجية بريطانيا وفرنسا الأسبقين، جاك سترو وهربرت فيدرين، إلى الطلب من قادة أوروبيين التوقيع على الرسالة التي احتوت في مقدمتها على الآتي: 'كأوروبيين ملتزمين بتعزيز القانون الدولي والسلام والأمن في جميع العالم، نعرب عن قلقنا العميق إزاء خطة الرئيس (الأميركي دونالد) ترامب للمنطقة. ومن بين المشاركين في الرسالة، مفوضون ووزراء سابقون وأمين عام حلف شمال الأطلسي الأسبق، ووجّهها الموقعون عليها إلى زملائهم في مناصبهم الحالية، كردّ على مشروع ترامب (صفقة القرن).

ويرى الساسة الأوروبيون السابقون، أن الخطة الأميركية 'تقدم للفلسطينيين وضعاً يكونون فيه تحت الاحتلال'، وفقاً لما قاله لوكاتوفت اليوم الخميس، والذي استطاع أيضاً أن يجعل ٤ من وزراء الخارجية السابقين لبلده الدنمارك، يوقعون الرسالة، وهم بيير ستي موللر، ومارتن ليدغورد، وأوفه إلمان يانسن، وهولغر نيلسن، وينتمي الساسة الأربعة إلى تيارات مختلفة من اليسار إلى المحافظين.

ويذكر الموقعون على الرسالة الأوروبية، أن خطة ترامب 'السلام من أجل الازدهار'، تتناقض مع المعايير المتفق عليها دولياً لعملية السلام في المنطقة، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤'. ويشدد هؤلاء على أهمية القانون الدولي، لافتين إلى أن الخطة، بدل 'تعزيز السلام، فهي تزيد المخاطر بتأجيج الصراع، على حساب المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين، وتترتب على الأردن وعموم المنطقة آثار خطيرة'، مذكرين أيضاً بأنها خطة 'قوبلت بمعارضة واسعة النطاق في المنطقة، وأوروبا، والولايات المتحدة الأميركية

واعتبر الموقعون على الرسالة أنها بدل أن تؤدي إلى حلّ دولتين، ستقود إلى أبرتهايد.

ويرى هؤلاء الساسة الموقعون على الرسالة أنّ 'صفقة القرن' 'لن تسحب المستوطنين وتلغي استعمار الضفة الغربية، بل على العكس، يريدون الإبقاء عليها، وهذا سيؤدي إلى أن نكون، بعبارة أخرى، أمام دويلة محلية صغيرة، تخالف كل القرارات الدولية التي جرى تبنيها، وتتحدث عن دولة فلسطينية، والتي نرى اليوم أنها عبارة عن قطعة جبن سويسرية مليئة بالثقوب، ولا يوجد أي ترابط بين جغرافيا هذه الدولة مطلقاً، وبشكل عملي، ذلك سيعني أنها ستبقى تحت الاحتلال.'

---

[٤] لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://arabic.sputniknews.com/world/202002161044562422-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84

ويشدد موينز لوكاتوفت على أن الهدف من الرسالة هو جعل أوروبا تقف بحزم كصف واحد، ولهذا جمعنا تواقيع ٥٠ قيادياً أوروبياً سابقاً، بمن فيهم مسؤولو السياسة الخارجية السابقون في الاتحاد الأوروبي، الذين انتقدوا بداية الشهر الحالي، فبراير/شباط، السياسات الإسرائيلية، ووقفوا ضد ضم مناطق فلسطينية.

وكان مسؤول السياسات الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، اعتبر أنه 'لا يجب، مهما يحصل، أن يجري هذا الضم'. ورحبت الرسالة بكلام بوريل عن أن الحلّ يقوم على القرارات الدولية وإقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧.

ويرى وزير الخارجية الدنماركي الأسبق، والقيادي في يسار الوسط الحاكم، أن الرسالة 'هي أولاً نداء للدول الأوروبية بألا تحيد عن السياق الذي يعبّر عنه مسؤول السياسات الخارجية جوزيف بوريل، في رفضه للضم، وتمسكه باسم الاتحاد الأوروبي، والدول التي هي خارجه، كالنرويج وبريطانيا، بالحفاظ على السياسات الثابتة لأوروبا، وبنفس الوقت هي رسالة تودّ أن ترى الاتحاد الأوروبي يخطو خطوة أخرى.'

وعن تلك الخطوة، يقول لوكاتوفت، في حديث للتلفزيون الرسمي الدنماركي، اليوم الخميس: 'بحسب رأيي، يمكن لأوروبا عمل الكثير، وأكثر مما تقوم به، وبشكل خاص في النواحي الاقتصادية، حتى تستطيع الدولة الفلسطينية الوقوف على قدميها، وبالطبع أن تقوم أوروبا بالتفاعل وإشراك الجزء المتمسك بالسلام في المجتمع الإسرائيلي.

ولوكاتوفت واحد من الشخصيات الإسكندينافية التي تناصر القضية الفلسطينية منذ سنوات عدة، وهو ما عرضه مراراً وتكراراً لهجوم من اللوبيات الصهيونية، بما فيها "آيباك"، وجرى اتهام الرجل في مناسبات مختلفة بأنه "معادٍ للسامية" و"يساري متعصب"، بسبب تمسكه بمواقفه المنتقدة لدولة الاحتلال.

خامساً: تعاظم إرهاب المستوطنين في الضفة الغربية

شهدت العام الماضي ٢٠١٩، ارتفاعا حادًا في جرائم منظمات "الإرهاب اليهودي"، وعنف المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين، في الضفة الغربية المحتلة، مقارنة مع السنوات الأخيرة الماضية، وسط تحذيرات أمنية إسرائيلية من جنوح عصابات فتية اليمين الاستيطاني المتطرف إلى أيديولوجيا أكثر تطرفًا، وبالتالي، تترجم إلى أعمال عنف إرهابية واسعة النطاق.

ونقلت صحيفة "يسرائيل هيوم"، عن مسؤول في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وصفه لهذه التنظيمات بأن "لديهم شعور قوي بأنهم قادرون على الدولة، وأنه من المستحيل الفوز عليهم"، وتابع "هذا سينتهي بالدم وسيقلب كل شيء هنا."

وبحسب معطيات جهاز الأمن العام الإسرائيلي (شاباك)، ارتفعت وتيرة الاعتداءات الإرهابية اليهودية في الضفة الغربية المحتلة بنسبة ٥٠% خلال عام ٢٠١٩، حيث ارتكبت منظمات "الإرهاب اليهودي" ٢٩٥ اعتداء عنيفًا في العام الماضي مقارنة مع ١٩٧ اعتداء خلال العام ٢٠١٨.

وقد أضحى عنف المستوطنين (وأحياناً عنف المواطنين الإسرائيليّين الذين ليسوا مستوطنين) ضدّ الفلسطينيين منذ فترة طويلة جزءاً لا يتجزأ من روتين الاحتلال في الضفة الغربيّة. تشمل أعمال العنف هذه - التي ينتج عنها انتهاك لحياة الفلسطينيّين وسلامة أجسادهم وممتلكاتهم وأراضيهم - مجموعة واسعة من الممارسات، بدءًا بإغلاق الطّرقات ورشق الحجارة على السيارات والمنازل، مرورًا بمداهمة القرى والأراضي وإحراق حقول الزيتون والمحاصيل وتدمير وإتلاف الممتلكات وصولاً إلى الاعتداءات الجسدية وأحياناً الزجاجات الحارقة (المولوتوف) وإطلاق النار.

يقع على عاتق إسرائيل واجب حماية سكّان الضّفة الغربيّة من أعمال العنف هذه لكن قوّات الأمن وأجهزة تطبيق القانون لا تقوم بواجبها، حتى في الحالات التي يمكن فيها التكهّن بحدوث مثل هذه الاعتداءات. تشير آلاف الإفادات وأشرطة الفيديو والتّقارير والمتابعة طويلة الأمد التي قامت بها منظمة "بتسيلم" ومؤسسات أخرى حول هذا الموضوع، تشير إلى أنّ قوّات الأمن تسمح للمستوطنين على نحوٍ روتينيّ بإلحاق الأذى بالفلسطينيّين بل إنها ترافق المستوطنين لدى تنفيذ اعتداءاتهم وتدعمهم وتؤمّن لهم الحماية، وأحيانًا تنضمّ إلى صفوفهم كمعتدية. وفي بعض الحالات تفضّل قوّات الأمن إبعاد الفلسطينيّين تحديدًا من أجل تجنّب الإصابات.

إنّ النتيجة بعيدة المدى لأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون هي سلب مناطق آخذة بالازدياد من أيدي الفلسطينيّين في جميع أنحاء الضفّة الغربيّة وهو الأمر الذي يسهّل على الدولة السّيطرة على الضفّة الغربيّة ومواردها.

نادراً ما يضطرّ المستوطنون إلى دفع ثمن الأذى الذي يُلحقونه بالفلسطينيّين وفي الغالبية العظمى من الحالات تُغلق ملفّات التّحقيق (إذا فُتحت أصلاً) دون التوصّل إلى شيء. لقد تمّ توثيق هذا الواقع في سلسلة طويلة من تقارير مؤسسات حقوق الإنسان وتقارير رسميّة (مثل تقرير لجنة كارب الذي صدر عام ١٩٨٢ وتقرير لجنة شامغار الذي صدر عام ١٩٩٤) أكّدت جميعها أنّ السّلطات الإسرائيليّة تتبنّى سياسة غير معلنة من التسامح والتهاون وعدم تنفيذ القانون بحقّ الجناة.

وقد أكّدت منظمة "بتسيلم" أنّ من واجب قوّات الأمن حماية الفلسطينيّين وممتلكاتهم من عنف المستوطنين. كذلك أكّدت أنّ من واجب السّلطات إعداد وتخصيص قوّات تعمل على منع اعتداءات المستوطنين المتوقع حدوثها علنًا، عبر التدخّل في الوقت المناسب للقبض على المعتدين. إضافة إلى ذلك أكّدت "بتسيلم" على واجب التّحقيق بسرعة وفعاليّة بالاعتداءات بعد وقوعها. وثّقت "بتسيلم" أحداثًا هاجم فيها المستوطنون

إنّ لأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون إسقاطات بعيدة المدى على الواقع في الأراضي المحتلّة ولها تأثير رادع ومثير للتهديد حتى بعد وقوعها. أفاد العديد من الفلسطينيّين عن هجمات المستوطنين كأحداث صادمة طُبعت في الذاكرة الفرديّة والجماعيّة ومنعت الكثيرين من الاقتراب من "مناطق الخطر" المحاذية للمستوطنات. لا يجرؤ الفلسطينيّون على الوصول إلى أراضيهم الواقعة في هذه المناطق دون مرافقة مدنيّين إسرائيليّين أو الجيش. نتيجة لهذا هناك مناطق زراعية أُهملت وتضررت بصورة بالغة حتّى باتت محاصيلها

شحيحة جدّاً بحيث تخلّى أصحابها عن مجرّد الوصول إليها. وهكذا نشأت في جميع أنحاء الضّفة الغربيّة "جدران شفافة" يعرف الفلسطينيّون أنهم إذا عبروها سيتعرّضون للعنف إلى حدّ يعرّض حياتهم للخطر.

إنّ أعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون ليست "استثناءات" وإنّما هي جزء من نشاط استراتيجي تسمح به الدولة وتشارك فيه وتستفيد من تبعاته. النّتيجة البعيدة المدى لهذه الأعمال هي سلب المزيد والمزيد من الأراضي من أيدي الفلسطينيّين في جميع أنحاء الضفّة الغربيّة وهو الأمر الذي يسهّل على الدولة السّيطرة على الضفّة الغربيّة ومواردها.

في المقابل، أكد تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا)، نهاية العام المنصرم، أن "عنف المستوطنين شهد ارتفاعًا مطّردًا منذ مطلع العام ٢٠١٩، حيث بلغ المتوسط الأسبوعي لهجمات المستوطنين التي أفضت إلى إصابات بين صفوف الفلسطينيين أو إلحاق الضرر بالممتلكات الفلسطينية خمس هجمات.

وبحسب صحيفة "يسرائيل هيوم"، كشفت تحقيقات وبيانات "الشاباك" عن قيام كبار حاخامات مستوطنة "يتسهار" والمرجعيات الدينية والروحية، بإصدار فتوى تجيز "لشبان من المستوطنة" السفر يوم السبت، وكسر "حرمة اليوم المقدس"، للوصول إلى الفتية اليهود وإرشادهم إلى كيفية التعامل مع تحقيقات "الشاباك"، ما يؤكد معرفة قادة المستوطنة وحاخاماتها بدور هؤلاء الفتية في تنفيذ الجرائم.

وأشارت الصحيفة إلى مخاوف المسؤولين في "الشاباك" من تآكل حالة الردع ضد نشطاء المنظمات الاستيطانية اليمينية، فيما وجه المسؤول الأمني الانتقادات إلى لرؤساء المجالس الاستيطانية ومسؤولين في أجهزة الأمن على الدعم المفتوح الذي يقدمونه لهؤلاء الفتية، في ظل الفتاوى التي يطلقها كبار الحاخامات في صفوف المستوطنين، تجيز قتل الفلسطينيين خصوصا خلال دروس السبت الدينية.

ووفقًا لتقديرات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، فإن هذا الدعم المعنوي والتأييد الذين يحظون به في البيئة الاستيطانية، يحفزهم على مواصلة العمل؛ "إنهم يشعرون بأنهم لا يقهرون، وأنه من غير المجدي التعامل معهم"، وأضاف المسؤول الأمني أنهم "لا يدخلون بالصدفة في اشتباكات عن عمد مع قوات الأمن، ويعتدون عليهم بالضرب العنيف ويكسرون أيدي رجال الشرطة في عمونا أو يهاجمون الجنود، يأتي ذلك في سياق محاولتهم لردع أجهزة الأمن من التعامل معهم."

وبيّنت معطيات "الشاباك"، حجم تأثير المستوطنات وما يروجه حاخاماتها على توفير خلفية فكرية ودينية تجيز إنتاج هذه التنظيمات الإرهابية في المستوطنات الإسرائيلية، كما حذر المسؤول الأمني من الحماية التي يوفرها سياسيون لهؤلاء الشبان، ما قد يدفهم إلى تصعيد هجماتهم الإرهابية بصورة أكثر تطرفًا، والذي قد يصل إلى استخدام الأسلحة النارية.